الفساد عدوّ الضمان الاجتماعي

"الضمان الاجتماعي" أو "التكافل الاجتماعي" مصطلح آسر في قاموس الحياة الإنسانية، غير أنها كسائر المفردات الرنانة لا تغني شيئاً إن كان الواقع أعرج أو مشلولاً.

حتى إن الزميل والكاتب عبد العزيز السويد قال إنه بات يتوجس خيفة من كل اسم جميل، أن يخفي من ورائه مصيبة، في معرض حديثه عن "ميثاق" للتأمين التي تهاوت مع شعاراتها الرنانة.

وفي معظم المجتمعات الإسلامية لا يجد المتحدثون عن الإنسان وكرامته ومتطلباته، مهربا من ضغط الواقع المزري أحياناً عدا الحديث عن "دين الإسلام، وكيف جاء بتكريم الإنسان، وحفظ الضرورات الخمس: الدين، والعقل، والمال، والعرض، والنفس" بينما السؤال المحرج دوماً: "أين نحن من حفظ هؤلاء الخمس عملياً؟ أما التاريخ فإنه مادة جميلة للعبرة والمطالعة، لكنها لا تداوي مريضا ولا يقتات منه فقير أو بائس".

هكذا يرى عضو حقوق الإنسان في السعودية الدكتور حمد الماجد الذي يعتبر "المقارنة بين واقع الضمان الاجتماعي اليوم في

الغرب والعالم الاسلامي تذهب لصالح الأول، على الرغم من الإرث الإسلامي الجميل في هذا الصدد".

وروى لـ "الحياة" واقعة كان طرفاً فيها، عندما وضعت زوجه طفلاً لم يبلغ تمامه، فاحتاج إلى رعاية طبية مكثفة، كلفت الحكومة البريطانية نحو ثلاثة ملايين ريال سعودي، "على الرغم من أنني أخبرتهم بأنني سعودي ولدي تأمين، وأستطيع القيام بواجباتي، غير أنهم أكدوا أن هذا حق لكل إنسان على أرض بريطانيا".

الغرب قاد العالم بالضمان الاجتماعي

وأضاف الماجد: إنَّ المستشفى لم يتوقف عند الاهتمام بالطفل أثناء وجوده في المستشفى ولكن كلف ممرضتين عندما أُخرج بمرافقة زوجتي وتدريبها على كيفية التعامل مع هذا النوع من الأطفال، وشراء الأجهزة الطبية اللازمة، والنكتة الكبرى أنه عندما توفي الطفل بعد مرور عام من ولادته بعثوا إلي شيكاً بمبلغ (٤٠٠) جنيه استرليني، وقالوا: نقدر بهذا المبلغ قيمة الكهرباء التي استهلكتها الأجهزة الخاصة بالطفل مدة حضانتكم له في البيت قبل الوفاة"!

والماجد الذي أعاد فشل دول إسلامية في توفير الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية لمواطنيها إلى الخلل في ترتيب الأولويات، يرى أن "الغرب باهتمامه النموذجي بالإنسان صحة ومعيشة استحق قيادة العالم".

وأشار إلى أن مقللين في العالم الإسلام من شأن العناية الغربية بالإنسان يدافعون بأنهم "يقدمون كل تلك الخدمات من الضرائب، وهذا حق، لكن المواطنين في العالم الإسلامي كله يتمنون أن تفرض عليهم الضرائب مثل البريطانيين ويلاقوا قدراً مناسباً من الرعاية والاهتمام".

وحول الأسباب التي تبرر إخفاق دول إسلامية عدة في إقامة نظام للضمان الاجتماعي يحقق الحد الأدنى من الكرامة للإنسان على أرضها، أقر أستاذ علم النفس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبد الله الصبيح بوجود "قدر من الإخفاق في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في ناحية التكافل الاجتماعي في العالم الإسلامي".

وأعاد ذلك إلى أسباب يرتبط بعضها ببعض "مثل محدودية أدوات تطبيق مفهوم الضمان الاجتماعي في الإسلام، وعدم نمو فكرة المجتمع المدني بالقدر الكافي في منظور المسلمين وقياداتهم السياسية".

ورأى أن واقعاً كهذا "لن يبرح يلقي بظلاله على المجتمعات الإسلامية، ما بقي الفساد الإداري والمالي مسيطراً، فنرى على سبيل المثال مؤسسات اجتماعية كبرى تهتم بالضمان الاجتماعي أو بفئة من الضعفاء كالأيتام لا تطور أدواتها وإن فعلت فإن جانباً من طاقتها يذهب لغير المحتاجين".

ومع أن فكرة الزكاة والضمان والتكافل جميلة كما يقول الصبيح " إلا أن جمالها سيظل يفقد قيمته في ظل غياب التشريعات والصيغ العملية والمراقبة الكافية لصرف الأموال لمستحقيها".

وإذا ما تجاوزنا معضلة الضمان الاجتماعي في صورتها العامة إسلامياً وعربياً إليها في السعودية، فإن هذه الأخيرة على رغم رفعها لسقف الضمان الاجتماعي أخيراً إلا أنها "لا يزال أمامها الكثير من المهمات الصعبة في هذا الاتجاه".

الفقر خارج من دائرة العار

وبعد حين من التغاضي عن التفاوت الهائل في مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع السعودي كان العاهل السعودي الملك عبد الله عندما كان ولياً للعهد فاجأ الرأي العام السعودي بزيارته الأحياء الفقيرة في العاصمة الرياض قبل سنين ليقول للسعوديين: "نعم لدينا فقراء"، وأتبع الأمر بإنشاء صندوق لمكافحة الفقر خاطبت رسائله الإعلامية الفقراء في شوارع العاصمة الرئيسة قائلة: "الفقر ليس عيباً ولكن العيب أن تستسلم له".

والسعودية التي تنص المادة السابعة والعشرون من نظام الحكم فيها على أن "الدولة تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية"، اعتبر

المراقبون خطوتها تلك (الإقرار بوجود فقراء) العامل الأكبر في تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء في بلد يعد المصدر الأكبر للبترول.

وإذا كان السعوديون كما يقول عضو مجلس الشورى عبدالعزيز الثنيان مثل غيرهم منهم أغنياء وفقراء، فإنه نفسه يرى فرضاً أن تعمل الدولة في بلاده "على توسيع قاعدة الشريحة الوسطى في المجتمع لتكون هي الغالبة مثلما كان سائداً قبل حرب الخليج، والدولة ماضية في هذا الاتجاه بضخها أموالاً كثيرة في بنك التنمية العقاري، والبنك السعودي للتسليف، وزيادتها في مخصصات الضمان الاجتماعي، ناهيك عن برامج الإسكان المتعددة في المدن والمحافظات والهجر، مثل مشاريع مؤسسة الملك عبد الله ووالديه للإسكان، ومشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري، وغيرها".

ومع سخاء محسنين سعوديين من أمراء ورجال أعمال في تبرعاتهم للجهات الخيرية مثل "جمعيات البر". إلا أن كتاباً لا يزالون يشككون في أن كل السعوديين يخرجون زكاة أموالهم، كما تفرض عليهم الشريعة الإسلامية، "فالمملكة تشهد قفزة اقتصادية كبيرة، وتضم بنوكها سيولة نقدية هائلة لو تم إخراج زكاتها وإعطائها المستحقين لما بقي في البلاد فقير"، كما يقول أحدهم.

وفي نهاية المطاف فإنه على الرغم من تأكيد الإسلام على أن الضمان الاجتماعي حق ثابت كفله للفقراء والضعفاء فإن منهج

الإسلام نفسه يقوم على تشجيع الأفراد على الاعتماد على أنفسهم إلى أقصى قدر، دفع الرسول عليه الصلاة والسلام إلى مخاطبة رجل سأله أن يعطيه من الصدقة قائلا: "**لأن يحتطب أحدكم حزمة حطب على ظهره، خير له أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه**".

لكنه أيضا دعا إلى صلة الأرحام واعتبر الأسرة خط الدفاع الأول في الضمان الاجتماعي، فيما الدولة وبيت المال العام الخط الأخير. وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: "**ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم**"، ناهيك عن الأب والأم والأخ والعم!